استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في زيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية. "دراسة ميدانية على الموظفين العاملين في المصارف العامة الليبية الواقعة في مدينة اجدابيا"

*علي إدريس محمد *حسن صالح إشويقي *سعد إبراهيم عيسى

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في زيادة فعالية أداء الموظفين في المصارف الليبية العامة في مدينة اجدابيا، حيث تم تقسيم العناصر الأساسية للدراسة كالآتي (أنواع الفساد،أسباب الفساد، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ، أداء الموظفين، المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد)،حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين في المصارف الليبية العامة في مدينة اجدابيا، واستخدم أسلوب المسح الشامل، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظاهرة، واستمارة الاستبيان لجمع البيانات، حيث بلغ عدد الاستمارات الموزعة67 استمارة، استعيد منها 63 وهي جميعها صالحة للتحليل الإحصائي.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، كما تبين أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، كما اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر أنواع الفساد انتشاراً هو الاختلاس من المال العام، وأن أكثر الأسباب للفساد هو ضعف الرقابة، كما تبين أن أكثر العناصر المكافحة للفساد هي القيام بزيارات تفتيشية مفاجئة من كبار المسؤولين.

ولعل أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي تفعيل الدور الرقابي بكافة أشكاله للحد من الفساد وكذلك زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري والمالي.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات- أداء الموظفين- أسباب الفساد- أنواع الفساد- المعوقات.

1. المقدمة:

الفساد الإداري والمالي احد التحديات التي تواجهها الدول والشعوب والمنظمات الدولية والإقليمية وذلك لسرعة انتشاره، وتتعدد الجهات المتورطة فيه، فضلًا عن أن حجم هذه الظاهرة اخذ في التفاقم إلى درجة انه أصبح يهدد مجتمعات كثيرة بالجمود، باعتبار انه يؤثر بشكل كبير على الإدارة وبدرجة اكبر على القيم الإنسانية والاجتماعية، وينتشر خاصة في الدول النامية حسب الإحصائيات التي أوردتها المنظمات العالمية المهتمة بمكافحة الفساد (كنزه، تعليش، 2015)، إذ إن التشريعات المعاصرة وكذلك الاتفاقيات الدولية قد تصدت لمكافحة الفساد الإداري والمالي، باعتباره المعوض الأول لدعائم العمل والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإداري داخل المجتمعات، إن الشريعة الإسلامية كان لها دور سابق في هذا المضمار الصعب والوقاية منه والعمل على الحد من مظاهره والتحذير من عواقبه، لقوله تعالى ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾، (البقرة، 203) وفي هذا الشأن نشير إلى أن للشريعة الإسلامية طرق متعددة في هذا الجانب منها العمل على زرع بذور التقوى والخوف من الآخرة في

* محاضر، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا ali.idris91@gmail.com
* محاضر، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا ashwiqi2@gmail.com
* محاضر، إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا isaad1430@gmail.com

النفوس، إذا أن هذه الطريقة هي الوسيلة الأولى لمكافحة الفساد والوقاية منه، إن الجديد في ظاهرة الفساد هو تعقيدها وتتابعها بحيث أصبحت تؤثر على جميع أنشطة المجتمع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وقد يكون القضاء على الفساد والحد من أثاره امراً ممكن الحدوث ويجب العمل عليها (الغانم،2011).

وبما إن المصارف العامة العاملة في مدينة اجدابيا من القطاعات الهامة والتي من الممكن أن تتعرض لظاهرة الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية وتلك المخلفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، حيث تتمثل هذه المخالفات في عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي، وكذلك الرشاوى والوساطة، كل ذلك يؤدي إلى تدني مستوى الأداء لدى الموظفين في المصارف العامة.

2. مشكلة الدراسة:

يعد الفساد الإداري والمالي من أكبر المشكلات التي تواجه الحكومات والمجتمعات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتقف عائقاً في تحقيق تنميتها المستدامة وذلك بسبب ما يحمله الفساد الإداري من صور الانحراف والمعايير الغير أخلاقية، فالقضية التي تشغل بال المجتمعات اليوم هو حجم الفساد بدرجة غير مسبوقة لذا لابد من إيجاد حلول لهذه القضية وتقليص تداعياتها السلبية في عملية التنمية ومسيرة التقدم (أبو قاعود، 2013).

فالفساد الإداري احدي القضايا الشائعة في أي مجتمع من المجتمعات، ولقد وعت المجتمعات إلى خطورة هذه المشكلة وسنت الأنظمة والقوانين من أجل مكافحتها، حيث تؤثر هذه المشكلة في حدوث الكثير من الآثار السلبية، كانتشار البطالة في المجتمعات وزيادة مستوى الفقر في المجتمعات، لذلك تسعى الحكومات إلى مكافحة الفساد باستخدام العديد من الأساليب والطرق الرقابية على الأجهزة الحكومية وعلى العاملين وعلى تدعيم مبادئ الثقافة في الإدارة وكذلك القضاء على المحسوبية والمحاباة في العمل (الغانم،2011)، ومن أجل مكافحة الفساد يلزم تبني استراتيجيات تقوم على الشمولية والتعامل من خلال المحاسبة والمسؤولية والنزاهة والشفافية، وتتطلب هذه الإستراتيجية استخدام أدوات شاملة ومتنوعة مثل قوانين مكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا وقانون حرية الوصول إلى المعلومات بالإضافة إلى تشديد الأحكام والعقوبات المتعلقة بمكافحة استغلال الوظيفة (التهامي، 2017)، حيث أن ليبيا تعد من الدول التي انتشر الفساد في مؤسساتها وأصبح ظاهرة تمثل تحدياً كبيراً يواجه بناء الدولة والفوضى باقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، فقد تنامت ظاهرة الفساد الإداري والمالي ووصلت إلى درجة مريعة (www.libyaakhbay.com)، ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية تعتبر ليبيا من أكثر الدول فساداً في العالم، حيث منحتها المنظمة

14 نقطة من أصل 100 في النزاهة والشفافية في مؤشر لمدركات الفساد الصادر عنها للعام 2016 م، ويعتمد المؤشر في منهجيته وطريقة قياسه على تقييم الفساد من الصفر إلى المائة، حيث يعبر الصفر عن أعلى مستوى لمعدلات الفساد، فيما تعبر المائة عن أقل مستوى لمعدلات الفساد، وقد تدرجت ليبيا في سلم الفساد خلال الأعوام السابقة على النحو التالي www.sasapost.com:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مستوى النزاهة من أصل 100 نقطه	21	15	18	15	14

من هنا جاءت هذه الدراسة لتبحث عن أسباب الفساد الإداري والمالي الذي تعاني منه ليبيا واستراتيجيات مكافحتها حيث بات ذا جذور عميقة ضاربه في داخل بيئتنا الليبية وشديد البروز والانتشار فيها، وكذلك البحث عن طريقة أو كيفية معالجته والحد منه، ويمكن تحديد المشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

ما دور استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي في تعزيز الأداء المنظمي؟

ويتفرع منه التساؤلات التالية: -

1. ماهي أنواع الفساد الإداري والمالي الأكثر شيوعاً؟
2. ماهي أسباب الفساد الإداري والمالي الأكثر شيوعاً؟
3. ماهي المعوقات التي تحد من فاعلية استخدام الاستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري والمالي؟
4. ما دور استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي في تعزيز الأداء المنظمي؟

3. أهداف الدراسة:

1. التعرف على أنواع الفساد الإداري والمالي الأكثر شيوعاً من وجهه نظر أفراد عينة مجتمع الدراسة.
2. التعرف على أسباب الفساد الأكثر شيوعاً من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.
3. التعرف على استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.
4. التعرف على معوقات التي تحد من فاعلية استخدام الأساليب الحديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة.

4. أهمية الدراسة: يعتبر الفساد الإداري والمالي من المشكلات التي تهدد المجتمعات وكيانها، لذلك تبرز أهمية الدراسة الحالية من خلال المتغيرات والمواضيع التي تحاول معالجتها وطرحها والتي تركز على (استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي).

1.4 الأهمية العلمية:

1. يمكن الاستفادة من هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري والمالي.

2. يمكن الخروج بتوصيات للمساهمة ولو بشكل بسيط في حل مشكلة الفساد الإداري والمالي أو الحد منها على أقل تقدير.

2.4 الأهمية العملية: من الممكن أن يستفيد من هذا البحث عدة قطاعات مختلفة في المجتمع، وكذلك الوقوف على أبعاد الفساد الإداري والمالي، كما تستفيد أيضا الهيئات والحكومات للوقوف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك لدراستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

5. فرضيات الدراسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية.

6. منهجية الدراسة:

يعتمد الباحثين في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يحاول من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، حيث تم جمع البيانات والمعلومات بطريقة منظمة ودقيقة، وتنظيمها وتحليلها للوصول إلى النتائج وتفسيرها واستخلاص الاستنتاجات المناسبة.

7. مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يتكون من جميع العاملين في المصارف الليبية العامة في مدينة اجدابيا، حيث تم استخدام أسلوب المسح الشامل في توزيع الاستبيان.

8. حدود ونطاق الدراسة:

الحدود المكانية: المصارف الليبية العامة في مدينة اجدابيا.

الحدود البشرية: طبقت الدراسة على العاملين في المصارف العامة في مدينة اجدابيا.

الحدود الزمنية: طبقت الدراسة في العام (2020).

الحدود الموضوعية: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في زيادة فعالية أداء الموظفين في المصارف الليبية العامة في مدينة اجدابيا، حيث تم تقسيم العناصر الأساسية للدراسة كالآتي (أنواع الفساد، أسباب الفساد، استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي، أداء الموظفين، المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد).

9. الدراسات السابقة:

يزخر الأدب العربي بالعديد من الدراسات التي تناولت جوانب ومتغيرات مرتبطة بموضوع الدراسة ومن بين أهم هذه الدراسات ما يلي:

1.9 دراسة (التهامي،2017) بعنوان الدراسة: الفساد الإداري والمالي وآليات مكافحته " الواقع والحلول المقترحة من وجهة نظر الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أكثر أنواع الفساد انتشاراً في بيئة الليبية (استغلال النفوذ، الاستيلاء على المال العام سوء استغلال الوظيفة أو المحاباة)، حيث أجريت هذه الدراسة على رؤساء وأعضاء الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد في مدينة بنغازي وبلغ عددهم (114) عضواً وتوصلت الدراسة إلى أهم الأسباب المؤدية للفساد وهي تغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وعدم الاستقرار السياسي، وتدني مستوي الشفافية في العمليات الإدارية وفي الأجهزة الحكومية.

2.9 دراسة (الجهاني،2017) بعنوان الدراسة: " دور الشفافية التنظيمية في الحد من ظاهرة الفساد الإداري"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشفافية ومدى توافرها في المؤسسات والشركات العامة الليبية، وكذلك أهم مظاهر وأسباب الفساد المالي الأكثر شيوعاً، حيث أجريت هذه الدراسة على أعضاء ديوان المحاسبة الليبي فرع بنغازي، حيث بلغ حجم العينة المستخدمة (59) عضو، ومن نتائج هذه الدراسة ضعف مستوى الإفصاح وضبابية الشفافية وعدم توافرها، كذلك وجود دور فعال للشفافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحته، ومن أشكال الفساد الأكثر شيوعاً في المؤسسات والشركات العامة، كذلك إساءة استعمال السلطة الوظيفية والرشوة والتهرب الضريبي.

10. الإطار النظري:

1.10تعريف الفساد المالي:

الفساد المالي والانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي وعلى مخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية كالرشوة، وهو ما يرمز الاستغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب وأموال بطرق غير مشروعة.

2.10 تعريف الفساد الإداري:

فالفساد في النظم الاستبدادية يظل محجوباً لأنه فساد سلطة، والفساد في مثل هذه المجتمعات يصبح خط حياة حيث أن المجتمع ككل أصبح فاسداً، والفساد ظاهرة انحرافية تنتهك قواعد ونظم الحياة في المجتمع وتثير ردود أفعال اجتماعية رافضة ورادعة، فالفساد في بعده الاجتماعي يعني السعي لانتهاز الفرص للحصول على خدمة أو منفعة عن طريق التحايل على القواعد والشروط (موحي،2015).

3.10 أسباب الفساد الإداري وتأثيراته:

1. **أسباب سياسية:** يقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، وضعف الأعلام والرقابة (محمد،1994).
2. **أسباب اجتماعية:** متمثلة فالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية والطائفية والعشائرية والمحسوبيات والقلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول وجمع المال بأي وسيلة للمواجهة هذا المستقبل المجهول الغامض.
3. **أسباب الاقتصادية:** الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة للفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.
4. **أسباب إدارية وتنظيمية:** وتتمثل في الإجراءات المعقدة وغموض التشريعات وتعددها أو عدم العمل بها ضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية.

4.10 مظاهر الفساد الإداري ومالي:

1. **الرشوة:** أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من أجل تنفيذ عمل مخالف للأصول المهنة وهي منتشرة في كثير من الدول العربية والدول النامية (أبوديه، 2004).
2. **المحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرداً أو جهة ينتمي لها الشخص، وهي منتشرة في الدول بشكل عام.
3. **المحاباة:** أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغرض الحصول على مصالح معينة.

4. الواسطة: أي التدخل لصالح فرد ما أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة، مثل تعيين شخص في منصب معين.

5. نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

6. الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

7. غسيل الأموال: هي عملية إخفاء المصدر غير القانوني لهذه الأموال وتحويلها أو دمجها في الاقتصاد المشروع.

5.10 مفهوم الأداء المنظمي:

يتفق معظم الباحثين على أن الأداء المنظمي المتميز هو نتاج لعملية صياغة الإستراتيجية التي تسعى المنظمة من خلالها إلى تحقيق رسالتها وأهدافها بعيدة الأمد وذلك بجعل الأداء متميزا عن منافسيها (جبوري، 2009).

6.10 تعريف الأداء المنظمي: هو قدرة المنظمة على اكتساب واستغلال مواردها النادرة والقيمة قدر الإمكان في سبيل تحقيق أهدافها التشغيلية (الجنابي، 2016).

7.10 أهداف الأداء المنظمي: إن عملية تقييم أداء المنظمات ضرورية جدا لإدارتها على وجه الخصوص، حيث يمكن من خلالها تحقيق عدة أهداف من أهمها الآتي (موحي وجاسم محمد، 2015).

- تساعد في معرفة درجة تحقيق استغلال الموارد المتاحة للمنظمة مقارنة بالأهداف المطلوب تحقيقها.
- تحديد الوضع الداخلي من حيث نقاط القوة والضعف، وكذلك معرفة الفرص والتهديدات التي تحيط بالمنظمة في بيئتها الخارجية.
- وضع الخطط المستقبلية للمنظمة.
- تساعد في ترشيد قرارات الإدارة فيما يتعلق بالمجالات المختلفة للمنظمة.

8.10 أهمية الأداء المنظمي:

تبرز أهمية الأداء كونه خطوة لتحديد الموقع الحالي ومدى ابتعاده عن النهايات الأخيرة المرغوبة، أو مدى تطبيقها معا، وإن معاينة عمليات المنظمة والتعرف على أداءها مسألة في غاية الأهمية لفهم كيفية عمل المنظمات من اجل تصحيح الانحرافات في المنظمة ورفع مستوى الأداء وتصميم الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يكون فيه فاعلا وكفواً فضلاً عن إمكانية التعرف على مدى الحاجة إلى التغيير وكيفية إجرائه في المنظمة (احمد وآخرين،2008).

11. الدراسة الميدانية:

1.11مقدمـــة:

في هذا الفصل من الدراسة قام البُحاث بتحليل البيانات الأساسية، وكذلك تصنيف البيانات حسب الجداول التكرارية وتحليل الجداول عن طريق برنامج الحِزَم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) للوصول إلى نتائج الدراسة.

2.11 توزيع وجمع الاستبيان:

فقد قام البُحاث بتوزيع (**67**) استمارة استبيان على الموظفين في المصارف العامة في مدينة اجدابيا وهي (مصرف التجاري الوطني، مصرف شمال أفريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الوحدة، مصرف الجمهورية الوفاء) واسترد منهم (**63**) استمارة أي بفاقد (**4**) استمارات استبيان، وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستمارات الصالحة للتحليل (**63**) استمارة أي بنسبة (**94%**) من مفردات مجتمع الدراسة.

3.11 صدق أداة جمع البيانات:

تهدف هذه العملية إلى التأكد من أن أداة القياس التي تم استخدامها لهذه الدراسة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه، حيث استخدم برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لحساب معامل الصدق باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) وبلغ معامل الصدق الكلي لأداة جمع البيانات (**0.890**) وهي مقبولة لأغراض تحليل هذه الدراسة.

4.11 ثبات أداة جمع البيانات:

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج (أو نتائج قريبة جدا) عند إعادة الدراسة بنفس الظروف وباستخدام نفس أداة القياس على نفس الأفراد، حيثُ بلغ معامل الثبات الكلي لأداة جمع البيانات (**0.943**) وهي كذلك مناسبة لأغراض تحليل البيانات.

5.11 خصائص مفردات الدراسة:

من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، فقد دعت الحاجة إلى التعرف على بعض من خصائص مفردات مجتمع الدراسة، التي يرى الباحثين أنها تخدم هدف هذه الدراسة، وهي تتمثل في (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

جدول رقم (1) خصائص المجتمع وهي تمثل الجزء الأول من لاستبيان:

الفئة	التصنيف	التكرار	النسبة %
النوع	ذكر	37	%58.7
	أنثى	26	%41.3
العمر	أقل من 35	24	%38.1
	من 35 إلى أقل من 45	24	%38.1
	من 45 على اقل من 55	14	%22.2
	من 55 فأكثر	01	%1.6
المؤهل العلمي	أقل من الثانوية	02	%3.2
	ثانوية أو ما يعادلها	08	%12.7
	دبلوم عالي	17	%27.0
	بكالوريوس أو ليسانس	35	%55.5
	ماجستير	01	%1.6
	دكتوراه	00	%0.0
سنوات الخيرة	أقل من 5 سنوات	26	%41.3
	من 5 إلى أقل من 10 سنة	08	%12.7
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	09	%14.3
	من 15 سنة فأكثر	20	%31.7

يتضح من الجدول رقم (1) ما يلي:

1. إن خصائص مجتمع البحث أكثرهم من فئة الذكور حيث بلغ عددهم (37) وبنسبة (58.7%)، فيما بلغ عدد الإناث (26) وبنسبة (41.3%)، ويستنتج من ذلك أن أكثر الوظائف تشغلها فئة الذكور.

2. يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن ما نسبته (76.2%) من مفردات مجتمع الدراسة تقل أعمارهم عن (45) سنة، وأن ما نسبته (23.8%) من مفردات مجتمع الدراسة هم فوق سن (45) سنة، وهذا يرجع إلى أن المجتمع الليبي يتصف بأنه ذو طبيعة شبابية، أي أن الفئات العمرية للشباب مرتفعة نسبيا مقارنة مع كبار السن.

3. يتبين من الجدول رقم (1) أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من حملة الدبلوم العالي بكالوريوس أو ليسانس قد بلغت نسبتهم (84.1%)، بينما بلغت نسبة حملة الثانوية فأقل (15.9%)، كما أن نسبة حملة الماجستير (1.6%) بينما حملة الدكتورة (0%) وهذا يبين أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة هم من طبقة ذات تعليم عالي، والتي من الممكن أن تدرك أهمية مكافحة الفساد، كما يتوقع أن مؤهلاتهم العلمية سوف تسهم في فهم واستيعاب استراتيجيات مكافحة الفساد، مما يسهل الحصول على أجوبة صحيحة بنسبة كبيرة على التساؤلات المطروحة في استمارة الاستبيان، كم يجب على المصارف توظيف عدد

من حملة الماجستير والدكتورة والذين من الممكن أن يساهموا بوضع استراتيجيات لمكافحة الفساد وتطوير العمل داخل هذه المصارف.

4. يلاحظ من الجدول رقم (**1**) أن شريحة كبيرة من مفردات المجتمع وبنسبة (41.3%) ليس لهم خبرة طويلة في مجال عملهم (اقل من 5 سنوات) وهذا يتطلب الاهتمام بهم وتوعيتهم في مجال عملهم، وان الخبرة التي تتراوح من (5 إلى اقل من 10) هي بنسبة (12.7%)، وان سنوات الخبرة التي تتراوح من10 فأكثر هي بنسبة (46%) وبالتالي تعتبر هذه الشريحة قد اكتسبت الخبرة الكافية والتي تمكنهم من أداء أعمالهم.

6.11 الجزء الثاني من الاستبيان للإجابة على أسئلة الدراسة:

الجدول رقم (2) يتعلق بأنواع الفساد الإداري والمالي.

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي
1	الاختلاس من المال العام.	3.24
2	ابتزاز المراجعين.	2.95
3	قبول المعاملات مقابل الصفقات والعقود.	3.00
4	التزوير في المستندات.	3.11
5	تعاطي الرشوة.	3.02
6	استغلال المركز الإداري لإنجاز المصالح الشخصية.	3.03
	المتوسط العام	3.06

يشير الجدول رقم (**2**) حسب أراء مجتمع الدراسة إلى أن أكثر أنواع الفساد الإداري والمالي انتشارا هو الاختلاس من المال العام حيثُ بلغ المتوسط الحسابي (3.24)، يليه التزوير في المستندات بمتوسط حسابي وقدره (3.11)، وأن أقل أنواع الفساد انتشاراً هو ابتزاز المراجعين بمتوسط قدره (2.95)، فيما بلغ المتوسط العام (3.06) وهذا يدل على إن هناك تحديد واضح لأنوع الفساد، وكذلك أي الأنواع أكثر انتشاراً من قبل أفراد مجتمع الدراسة لكونه من الأمور المهمة في تحديد استراتيجيات المواجهة.

الجدول رقم (3) يتعلق بأسباب الفساد الإداري والمالي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي
1	ضعف أجهزة الرقابة.	3.79
2	تدني أجور ومرتبات العاملين.	3.76
3	التساهل مع المفسدين.	3.60
4	الروتين وتعقيد الإجراءات.	2.98
5	عدم تطبيق المساءلة القانونية بشكل دقيق.	3.75
6	الحماية والتستر على المفسدين من قبل الجهات العليا.	3.54
7	ارتفاع تكاليف المعيشة.	3.40
8	غياب القدوة الحسنة.	3.62
	المتوسط الحسابي العام	3.56

يبين الجدول رقم(**3**) حسب آراء أفراد مجتمع الدراسة عن أسباب الفساد الإداري والمالي إذ تتضح من النتائج إن الوسط الحسابي العامل أسباب الفساد الإداري والمالي بلغ (3.56) وهذا يدل على إن هناك اهتمام واضح بتحديد أسباب الفساد من قبل أفراد مجتمع الدراسة لكونه من الأمور المهمة في تحديد استراتيجيات المواجهة، وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط هي (3.79) وهذا يدل على أن ضعف أجهزة الرقابة من أهم أسباب الفساد الإداري والمالي، يليها تدني الأجور والمرتبات بمتوسط قدره (3.76) وقد جاءت بالمرتبة الثالثة الفقرة الخامسة وبمتوسط قدره (3.75) الخاصة بعدم تطبيق مبادئ المساءلة القانونية بشكل دقيق، في حين بلغت اقل قيمة للمتوسط لآراء المجتمع المرتبطة بهذا المحور في الفقرة الرابعة بمتوسط(2.98) وهذا يعني أن أقل أسباب الفساد الإداري أهمية هو الروتين وتعقيد الإجراءات من وجهة نظر أفراد المجتمع موضوع الدراسة، وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذين المستويات.

الجدول رقم (4) يتعلق باستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي
1	اختيار العاملين على أساس النزاهة والكفاءة.	4.33
2	تقوم المؤسسة الحكومية على زرع الأخلاق الحميدة.	4.00
3	ترسيخ مفاهيم الرقابة الذاتية.	3.98
4	توفير شروط النزاهة والأمان.	4.14
5	التشهير بمن ثبت أدانته بشكل نهائي بقضايا الفساد.	3.67
6	تحسين الأوضاع المعايشة للعاملين.	4.24
7	التوعية الإعلامية بإخطار وأضرار الفساد.	4.38
8	تفعيل دور المساءلة القانونية.	4.48
9	القيام بزيارات تفتيشية مفاجئة من قبل كبار المسؤولين.	4.65
10	إصدار أحكام صارمة ضد الفساد.	4.60
11	توعية الأفراد بضرورة الإبلاغ عن المشبوهين.	4.17
12	سرعة إجراءات التحقيق في قضايا الفساد.	4.40
	المتوسط العام	4.25

يبين الجدول (**4**)حسب آراء أفراد مجتمع الدراسة عن استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي إذ يتضمن من النتائج إن الوسط الحسابي العام قد بلغ (4.25) وهذا يدل على إن هناك اهتمام واضح بوضع استراتيجيات من قبل أفرادمجتمع الدراسة لمكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك للرفع مستوى الأداء، وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة التاسعة بمقدار (4.65) وهذا يدل على أن القيام بزيارات تفتيشية مفاجئة من كبار المسؤولين من أهم الاستراتيجيات لمكافحة الفساد بأنواعه المختلفة، وقد جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة العاشرة وبمتوسط (4.60) والخاص بإصدار أحكام صارمة ضد مرتكبي الفساد، في حين بلغت

اقل قيمة للمتوسط لآراء المجتمع المرتبطة بهذا المحور في الفقرة السابعة بمقدار (3.38) والتي يستدل منها على زيادة الاهتمام بالتوعية الإعلامية بأخطار الفساد وأضراره، وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذه المستويات.

الجدول رقم (5) يتعلق بالأداء المنظمي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي
1	أشعر بأنني أودي الأعمال الموكلة لي بالوظيفة بجودة وفعالية عالية.	4.24
2	يساعد الاحترام المتبادل بين الموظفين في المصرف مع العملاء إلى تقليل التذمر والشكاوى.	4.49
3	تتناسب قدراتي ومهارتي مع الوظيفة الموكلة إلي.	4.35
4	أتعاون مع زملائي لأداء العمل داخل المصرف بشكل جماعي.	4.32
5	يتفاعل الموظفين في المصرف مع ما يستجد من أفكار جديدة ترفع من مستو الأداء لديهم.	4.16
6	أحرص على أداء وظيفتي بدقة عالية.	4.52
7	أحرص على تنمية قدراتي الابتكارية وتطويرها والإلمام بكل جوانب وظيفتي.	4.32
8	اشعر دائما بالنشاط والحيوية عند أدائي للعمل.	4.33
9	يساعد نظام الأداء المستخدم في المصرف على التزام الموظفين وانضباطهم بمواعيد العمل المحددة في الحضور والانصراف.	4.17
10	احرص دائما على تأدية العمل الإضافي الذي يطلب مني بشكل جيد.	4.24
11	احرص على إنهاء الأعمال الموكلة لي حتى بعد انتهاء الدوام الرسمي.	3.97
12	أطور دائما من طريقة أدائي للعمل بكفاءة وسرعة عالية.	4.38
	المتوسط العام	4.29

يشير الجدول رقم (**5**) حسب آراء أفراد المجتمع عن الأداء المنظمي إذ تتضح من النتائج إن الوسط الحسابي العام قد بلغ (4.29) وهذا يدل على إن جميع الموظفين يسعون إلى تعزيز أدائهم داخل أعمالهم وذلك حسب أفراد مجتمع الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة السادسة بمقدار (4.52) وهذا يدل على أن الموظفين يحرصون على أداء أعمالهم بدرجة عالية من الدقة، وقد جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة الثانية وبمتوسط قدره (4.49) والذي يشير إلى أن الاحترام المتبادل بين الموظفين في المصارف والعملاء يؤدي إلى تقليل الشكاوي، في حين بلغت اقل قيمة للمتوسط لآراء المجتمع المرتبطة بهذا المحور في الفقرة الحادية عشر بمقدار (3.97) وهذا يدل على أن جزء كبير من الموظفين في المصارف يحرصون على إنهاء الأعمال الموكلة لهم قبل الانتهاء من الدوام الرسمي، وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذه المستويات.

الجدول رقم (6) يتعلق بالمعوقات التي تحد من مكافحة الفساد

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي
1	عدم وجود رقابة فعالة.	4.10
2	تحفظ بعض الجهات في الأدلاء بالمعلومات.	4.16
3	عدم وجود نظام جيد للمعلومات.	4.05
4	عدم وجود كوادر إدارية قادرة على الحد أو الكشف عن الفساد.	3.81
5	سوء الأجهزة التكنولوجية المستخدمة في المراقبة.	3.73
6	قلة الإمكانيات لاستخدام التكنولوجية الحديثة.	4.03
	المتوسط العام	4.29

يشير الجدول رقم (**6**) حسب آراء أفراد المجتمع عن المعوقات التي تحد من مكافحة الفساد الإداري والمالي إذ تتضح من النتائج إن الوسط الحسابي العام قد بلغ (4.29) وهذا يدل على إن هناك معوقات تحد من مكافحة الفساد الإداري والمالي وذلك حسب رأي أفراد مجتمع الدراسة، وقد بلغت أعلى قيمة للمتوسط في الفقرة الثانية بمقدار (4.16) وهذا يدل على تحفظ بعض الجهات عن الإدلاء بمعلومات عن الموظفين المسؤولين على الفساد في المنظمات وقد يرجع ذلك إلى الظروف الحالية التي تمر بها البلاد، وقد جاءت بالمرتبة الثانية الفقرة الأولى وبمتوسط قدره (4.10) والذي يشير إلى عدم وجود رقابة فعالة من قبل الجهات الرقابية المكلفة بمكافحة الفساد، في حين بلغت اقل قيمة للمتوسط لآراء المجتمع المرتبطة بهذا المحور في الفقرة الخامسة بمقدار (3.73) وهذا يدل على أن توفر التكنولوجيا إلى حد ما قد يساهم في مكافحة الفساد، وقد تراوحت بقية الفقرات بين هذه المستويات.

7.11 اختبار الفرضية:

في هذا الجزء تم اختبار فرضية الدراسة، وذلك لمعرفة استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، ودورها في زيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS).

الفرضية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($0.05\geq$) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية. يبين الجدول التالي اختبار تحليل الانحدار المتعدد بين متغيرات الدراسة لتحديد درجة قبول ورفض الفرضية الصفرية.

جدول (7) نتائج تحليل اختبار الانحدار المتعدد بين المناخ الوظيفي والأداء الوظيفي للموظفين.

المتغير التابع	درجة الحرية DF	معامل الارتباط R	مربع معامل الارتباط RS	المتغير المستقل	T	قيمة الدلالة الإحصائية Sig *	f	قيمة الدلالة الإحصائية Sig *
زيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية	62	0.586	0.344	استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري	9.837	0.000	31.970	0.000

***عند مستوي معنوية (0.05).**

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند قيمة معنوية (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، من خلال قيمة معامل الارتباط (0.586) مما يدل على أن هناك علاقة طردية قوية بين متغيرات الدراسة، كما يلاحظ من خلال قيمة مربع معامل

الارتباط (0.344) استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري له القدرة على تغيير وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية بنسبة 34.4%، كما يبين الجدول أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند قيمة معنوية (0.00) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، من خلال قيمة F التي بلغت (31.970) ومقدار التغير في قيمة T التي بلغت (9.837) بدلالة الإحصائية Sig (0.00)، ووفقاً لقاعدة القرار، فأنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بأن هناك دور لاستراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، في زيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية.

12. النتائج:

استناداً لما تم عرضهُ من مفاهيم عن استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي في الإطار النظري، إضافة إلى ما توصل إليه من نتائج في الإطار العملي، فقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات.

1. اتضح من نتائج الدراسة أن أكثر أنواع الفساد انتشاراً هو الاختلاس من المال العام حيث بلغ المتوسط (3.24).
2. تبين من نتائج الدراسة أن أكثر أسباب الفساد الإداري والمالي هو ضعف أجهزة الرقابة، حيث بلغ المتوسط (**3.79**).
3. تبين من نتائج الدراسة أن أكثر استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي فعالية هو القيام بزيارات تفتيشية مفاجئة من قبل كبار المسؤولين وكذلك إصدار أحكام صارمة ضد الفساد حيث بلغ المتوسط لكل فقرة (**4.65**، **4.60**) على التوالي.
4. اتضح من نتائج الدراسة أن ان أكثر معوقات التي تحد من مكافحة الفساد هي تحفظ بعض الجهات في الإدلاء بالمعلومات، حيث بلغ المتوسط (**4.16**).
5. أبرزت النتائج أن من ضمن استراتيجيات مكافحة الفساد تفعيل دور المساءلة القانونية ضد الأشخاص الذين تقلدوا مناصب وعليهم شبهات فساد.
6. أظهرت النتائج أن عناصر مكافحة الفساد (المساءلة، الشفافية، النزاهة) تمثل جزء من إجراءات النهوض بالإداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة.
7. أظهرت النتائج أن حرص الموظفين على أداء وظائفهم بدقة عالية يساعد في تعزيز مستويات الأداء لديهم.
8. أبرزت النتائج أن الاحترام المتبادل بين الموظفين والعملاء يؤدي إلى تقليل التذمر والشكاوى وبالتالي الزيادة في مستويات الأداء.

9. تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند قيمة معنوية (0.00) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، من خلال قيمة معامل الارتباط (0.586) مما يدل على أن هناك علاقة طردية قوية بين متغيرات الدراسة.

10. خلصت النتائج أن هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند قيمة معنوية (0.00) بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري، وزيادة فعالية أداء الموظفين في المؤسسات الحكومية، من خلال قيمة F التي بلغت (31.970) ومقدار التغير في قيمة T التي بلغت (9.837) بدلالة الإحصائية Sig (0.00).

13. التوصيات:

في ضوء النتائج التي قد تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

1. إن ظاهرة الفساد من الظواهر الخطيرة وذات النتائج السلبية لذلك يتطلب على الدولة الاهتمام بإيجاد الأليات والاستراتيجيات لمواجهتها والحد منها ودعم الدراسات التي تقوم بذلك.

2. ينبغي العمل على تحديد الحلقات الضعيفة في الأداء أو العمليات التي تحتاج إلى التحسين ورفع مستوى الوعي لدى الموظفين من خلال الدورات التطويرية.

3. زيادة برامج التوعية والتثقيف ضد الفساد الإداري والمالي سواء كان ذلك في المؤتمرات والندوات أو من خلال خطباء المساجد.

4. تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري والمالي لنقل الصورة واضحة لكافة المجتمع.

5. العمل على جعل أسلوب العمل في المنظمة يتوافق مع الأهداف الموضوعة في الخطط والاستراتيجيات.

6. الاهتمام والحرص من قبل الموظفين على أنجاز الأعمال الموكلة لهم حتى بعد انتهاء الدوام، وعلى الإدارة مراعاة ذلك من حيث إعطاء المكافآت المادية والمعنوية لمن يستحقونها.

7. على المنظمات تبني واستخدام التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الرقابة.

8. على المنظمات إتباع وترسيخ مفهوم الرقابة الذاتية والتشهير بمن تبث إدانته بشكل نهائي بقضايا فساد.

9. الاهتمام بتقليل من الإجراءات وتعقيدها في بعض الأحيان.

Strategies of combat administrative and financial corruption and their role in increasing the effectiveness of employee performance in government institutions. A field study on employees in Libyan public banks in Ajdabiya.

Abstract: The study aimed to identify the strategies to combat administrative and financial corruption and their role in increasing the effectiveness of the employee's performance in the Ajdabiya public banks in Libya, where the data study consisted of workers in the Libyan .public banks by using a questionnaire form and analysis by SPSS
One of the most important findings of the study is that, there is a statistically significant effect between the strategies for combating administrative corruption, and increasing the effectiveness of the performance of employees in banks. The study also recommended activating the supervisory role in all its forms to reduce corruption, as well as increasing .awareness and education programs against administrative and financial corruption

:key words
.Strategies - employee performance - causes of corruption - types of corruption - obstacles

المراجع:

1. التهامي، أسامة احمد (**2017**). **الفساد المالي والإداري وآليات مكافحته**، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الأول حول مكافحة الفساد في ليبيا المنعقد في البيضاء، ليبيا.

2. الجنابي، عكاب محمد عبد الفتاح (**2016**). **أثر تنفيذ الإستراتيجية في الأداء المنظمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.

3. الجهاني، افطيطم سالم (**2017**)، **دور الشافية في الحد من ظاهرة الفساد المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، جامعة بنغازي.

4. الحسن، أبوبكر محمد (2014). دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المنظمة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية العلوم الاقتصادية.

5. الغانم، فهد بن محمد (2011). مدى فعالية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

6. أبو دية، احمد (2004). الفساد أسبابه وطرق مكافحته، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمسألة، **الطبعة الأولى**، القدس.

7. أبو قاعود، فراس مسلم (2013)، الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، بغداد، جامعة الشرق الأوسط، العدد السادس والثلاثون.

8. احمد، قاسم، وآخرون (2008). دور إستراتيجية التمكين في تحسن الأداء المنظمي، **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**، العدد الثاني عشر، تكريت، العراق.

9. بلاسكة، صالح (2012). قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم الإدارة الإستراتيجية.

10. جبوري، ندي إسماعيل (2009). أثر التكنولوجيا المعلوماتية في الأداء المنظمي في الشركة العامة للصناعات الكهربائية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد الثاني والعشرون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

11. جلال الدين، بو عطيط (2009). الاتصال التنظيمي وعلاقته بالأداء الوظيفي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، عمان، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاقتصاد.

12. رواي، كريمة (2013). دور تسير المواد البشرية في تحسين الأداء التنظيمي للمؤسسات الصغيرة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

13. عبد السيد، سهام إبراهيم وآخرون (2019)، الشفافية الإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، **ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الثالث لمؤسسات وإشكالية التنمية في الدول لنامية**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

14. كنزة، تلعيش (2015). أثر الفساد الإداري على أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة جيلالي بو نعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

15. موحي، مهدي عطية، الجبوري، جاسم محمد (2015). استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي، **مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية**، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 14.

المواقع الإلكترونية:

1) WWW.LIbyaaKhbay.com

2)www.sasapost.com